

محور الاقتصاد في إستراتيجية المرأة بدولة الإمارات إعداد: الدكتورة فاطمة الشامسي

المحتويات:

- 1- مقدمة
- 2- التمكين الاقتصادي للمرأة ودورها في النمو الاقتصادي
- 3- النمو المحرز في تمكين المرأة بدولة الامارات
- 4- معوقات تمكين المرأة في دولة الامارات
- 5- تكلفة تدني مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بالإمارات
- 6- تقييم ما تم تنفيذه من الاستراتيجيات
- 7- أهم الجوانب التي يجدر مراعاتها في استراتيجيات 2013-2017
- 8- استراتيجيات الاتحاد النسائي العام 2013-2017 –محور الاقتصاد

1- المقدمة

تشير دراسات البنك الدولي إلى وجود علاقة وطيدة بين التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز التنمية الاقتصادية في أي دولة. ويعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة حجر الأساس لبناء أسرة قوية ومجتمع ناهض فالاستقلال الاقتصادي للمرأة يتيح لها فرصة تطوير ذاتها والنهوض بمستوى تعليم أبنائها ويحفزها على المشاركة الفعالة في الأنشطة المجتمعية وبذل الجهد من أجل مستقبل أفضل لأسرتها. وغني عن الذكر أن ارتفاع الدخل يمنح المرأة الشعور بالاستقرار النفسي والمادي الذي يساهم في رفع مهاراتها وإنتاجيتها وعطائها كما يمنح التمكين الاقتصادي للمرأة المجتمع فرصة الاستفادة من موارد بشرية تم تأهيلها والإنفاق على تطويرها مما يعني أن مشاركتها الاقتصادية هي المردود الاقتصادي للاستثمار في التعليم والتأهيل الذي وفره المجتمع للمرأة. ويمكن القول أيضا أن حرمان المرأة من المشاركة الاقتصادية يساهم في رفع نسبة الإعالة وخفض مستوى دخل الفرد وبالتالي انخفاض الدخل القومي. وغني عن القول أن انخفاض مستوى دخل الفرد يتبعه أيضا انخفاض في مستوى الاستهلاك والاستثمار وبالتالي الإنتاج مما يحرم المجتمع من تنمية الناتج القومي ويساهم في زيادة مستوى الفقر وتخلف المجتمع.

2- التمكين الاقتصادي للمرأة ودوره في النمو الاقتصادي:

أ- معنى التمكين الاقتصادي:

تدل تجارب الدول المختلفة على الدور الايجابي لتزايد المشاركة الاقتصادية للمرأة على النمو الاقتصادي سواء كعامله لدى الغير أو صاحبة عمل. والتمكين الاقتصادي للمرأة (كما ورد في تعريف البنك الدولي) هو توفير سوق عمل للمرأة (على مستوى السياسة) وتقوية المرأة وتمكينها لكي تنافس في سوق العمل (على مستوى المؤسسات) وجعل السوق يخدم المرأة.

وتشير الدراسات المعدة من البنك الدولي الى أن التمكين الاقتصادي للمرأة على التمكين الاقتصادي للمرأة على مستوى المجتمع فهو عملها باجر خارج

المنزل وملكيته لأصول وأراضي وتمثيلها ومشاركتها في المؤسسات التجارية ونفاذها للسوق. وقد يصل تمكين المرأة الاقتصادي إلى المستوى الخارجي حيث تقوم المرأة بالعمل في مراتب وظيفية عالية ويكون لها دور في تحديد الميزانية العامة للدولة (1).

ويمكن القول أن عرض عمل المرأة يتأثر بثلاث عوامل هي: مستوى التعليم والخصوبة وعمر المرأة بالإضافة إلى الأوضاع الاجتماعية والطلب عليها كما أن توفير سوق عمل للمرأة يتأثر بمستوى النمو الاقتصادي بالدولة والتوجهات العامة للدولة إلى جانب البنية الأساسية المساعدة التي تيسر للمرأة تأدية واجباتها المختلفة سواء الأسرية منها أو على مستوى متطلبات العمل (2). وتؤثر السياسات التي تتبناها الدول في مستوى الاستفادة من مساهمة المرأة حيث أدى تبني الصين على سبيل المثال لسياسة تعزيز دور المرأة عن طريق تبني أهداف رئيسية في إستراتيجية النهوض بالمرأة 2008 إلى رفع مساهمتها ودخلها بشكل كبير.

-1 Anju Malhotra, Sidney Ruth Schuler, Carol Boender “Measuring Women,s empowerment as a variable in international Development” Background Paper prepared for the world bank workshop on Poverty and Gender: New Perspective- Final Version
:June 28,2002.13 ص

2- النوع الاجتماعي وابعاد تمكين المرأة في الوطن العربي-(منظمة المرأة العربية) 2

- وقد أثبتت المرأة خاصة في فترة الأزمة الاقتصادية قدرتها على إدارة المشروعات التنموية ليس العامة فقط، بل والخاصة مما شجع المؤسسات على تقديم التسهيلات المالية لتمكين المرأة من فتح المشروعات وإدارتها. وساهم هذا التمكين الاقتصادي للمرأة على إكسابها مهارات في قطاعات جديدة وجعلها أكثر قدرة على اتخاذ القرار المناسب والحصول على أكبر عائد ممكن. وساهم ارتفاع المشاركة الاقتصادية وتغيير طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المرأة في تحسين المستوى المعيشي لها ولأسرتها ومجتمعها وبالتالي رفع مستوى الدخل القومي.

ب- محددات المشاركة الاقتصادية للمرأة

محددات غير اقتصادية

التأثير السلبي للمنظومة الثقافية العربية على معدل النشاط الاقتصادي للمرأة
محددات اقتصادية:

- مستوى النمو الاقتصادي للدولة:

تجمع النظريات الاقتصادية على أن النمو شرط ضروري لخلق فرص عمل جديدة
فمعدلات التشغيل تتوقف على معدلات النمو وطبيعة الاستثمارات وقدرتها على خلق
فرص جديدة

- دور القطاع الخاص -

يعتبر دور القطاع الخاص في تشغيل المرأة المواطنة محدودا نتيجة عدم ملائمة
اختصاصات خريجات المنظومة التعليمية ومهاراتهن مع متطلبات واحتياجات القطاع
الخاص (1)

- السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة:

تتركز فرص تشغيل الاناث في وظائف القطاع العام وعند تبني الدولة لسياسات تهدف
لخفض الانفاق العام يساهم ذلك في تقليص الوظائف وبالتالي رفع معدل البطالة خاصة
بين الاناث وهو ما يؤكد اهمية السياسات العامة التي تتبعها الدولة واثرها على وضع
المرأة

- تأثير العولمة والانخراط في الاقتصاد العالمي (2)
- العمالة الاجنبية

1- منظمة المرأة العربية "النوع الاجتماعي" - ص 258

2- المرجع السابق ص 262

3- النمو المحرز في تمكين المرأة بدولة الامارات

حظت المرأة في دولة الامارات بدعم كبير من القيادة السياسية في مجال التعليم والصحة وتوفير فرص العمل غير ان حظها في الحصول على الموارد الاقتصادية لم يكن بنفس المستوى وبالرغم من هذا الدعم الا أن نسبة مشاركة النساء في قوة العمل متدنية فهي لا تتعدى 20% مما يعني ان هناك امرأتينا تعملان من كل عشر رجال وهذا الامر قريب من وضع المرأة في الوطن العربي حيث تعمل حوالي 3 نساء مقابل 10 رجال وهي فجوة النوع الاجتماعي الأكبر على مستوى العالم حيث تعمل سبع نساء مقابل كل عشرة رجال في الدول المتقدمة في الدول الصناعية عام 2003. وكان لتعليم المرأة اثر ملموس على رفع سن الزواج وبالتالي خفض معدلات الخصوبة وتحسين اوضاع صحة المرأة ورفع مستوى تعليم الاطفال ولكن الاستثمارات في تعليم الاناث لم تحقق مردود موازى للاقتصاد القومي حيث ارتفعت القدرة الانتاجية لدي المرأة الا أن تدني مشاركتها في قوة العمل لاتزال متدنية مما يعني أن المنطقة لا تستفيد من جزء كبير من عائدات استثماراتها.

وتجدر الإشارة إلى ان معدلات المردود لتعليم النساء أعلى من معدلات مردود تعليم الرجال مما يعني ان زيادة مشاركة النساء في القوة العاملة سترفع مردودات الاستثمار في التعليم في كل أنحاء الاقتصاد (تقرير البنك الدولي ص) فغالبية العاملات من المواطنات من الحائزات على الشهادة الثانوية أو الشهادة الجامعية فأعلى. ويتمثل النشاط الاقتصادي للمرأة في مشاركتها بقوة العمل في القطاع الحكومي وتصل نسبتهن الى ما لا يقل عن 00% من إجمالي العاملين في هذا القطاع ومساهمتهن في النشاط الاقتصادي بالقطاع الخاص محدود جدا. **مشكلة البطالة المقنعة والظاهرة والمقنعة من المشكلات التي تعاني منها المنتميات لهذه الطبقة ومع البطالة المقنعة تنخفض الانتاجية وتندنى قيم العمل.**

ومرت مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بالدولة بثلاث مراحل: المرحلة الأولى من السبعينيات للتسعينيات وفيها بدأ تعليم المرأة وتشجيعها لدخول مختلف المجالات من قبل القيادة والمجتمع فتولت المرأة مناصب رفيعة إلى أن وصلت وكيل وزارة ودخلت مجالات العمل المختلفة أفواج كبيرة من النساء المتعلمات وبدأ التركيز على محو الامية ونشر التعليم يؤتي بثماره فوصلت نسبة العاملات في مجال التعليم من المواطنات 50% من إجمالي العاملات في عام 1990 بعدما كانت لا تتجاوز 2% في الثمانينات.

وبالرغم من هذا التركيز على تعليم النساء الا أن حصر مجالات التخصص والعمل في مجالات محدودة كان له أثر سلبي على تقدم المجتمع حيث تركزت قوة العمل النسائية في مجال التعليم واعتباره الانسب للنساء وأدى تزايد عدد الخريجات في المجالات الادبية بهدف العمل في مجال التدريس الى تزايد اعدادهن ومعاناتهن من البطالة بسبب عدم توفر فرص عمل في هذا المجال.

وقد ساهمت القيادة السياسية في تحقيق الكثير من التطورات بوضع المرأة ولكن الاجراءات جرت في الغالب من الاعلى للأسفل وجرى النظر لها انها مدفوعة من جانب النخبة ولقيت معرصة من بعض الفئات بدعوى انها نوع من التغريب وبيان التراجع الاقتصادي في المنطقة في الفترة الاخيرة واصبحت مساهمة محدودة وقدمت عروض للتقاعد المبكر لتقليل مساهمة المرأة في قوة العمل وركزت وسائل الاعلام والخطب الدينية على دور المرأة كام ونقد مساهمتها في النشاط الاقتصادي .وقد بينت دراسة اجرتها دائرة التنمية الاقتصادية بأبوظبي تركيز عمل المواطنات في القطاع الحكومي وفي مجال الادارة بالذات والجدول التالي يوضح نتائج الاستبيان الذي تم تطبيقه على عينة من المواطنات للتعرف على مجال العمل والتخصص(نسب مئوية):ص 40

التخصص	قطاع العمل	حكومي	مشارك	قطاع خاص
التربية	29	0	3	
ادارة الاعمال	34	58	47	
تكنولوجيا المعلومات	7	13	3	
آداب وعلوم إنسانية	3	13	11	
اتصال	10	8	21	
تخصصات اخرى	17	8	15	
الاجمالي	100	100	100	

من الجدول السابق وعلى مستوى القطاعات الثلاث (حكومي- مشترك-خاص) تركزت التخصصات في خمسة مجالات فقط مع اختلاف الاهمية النسبية من قطاع لآخر فعلى مستوى القطاع الحكومي نجد أن تخصص ادارة الأعمال احتل المرتبة الاولى كما احتل كل من تخصصي تكنولوجيا المعلومات والآداب والعلوم الانسانية المرتبة الثانية. القطاع الخاص احتلت ادارة الاعمال المرتبة الاولى ايضا تلاها تخصص الاتصال واخيرا

الأداب والعلوم الانسانية. شكل تخصص ادارة الأعمال النسبة الكبرى تلاه كل من تخصصي تكنولوجيا المعلومات والآداب والعلوم الانسانية بنسب متساوية وتخصصات اخرى بنسبة متساوية ايضا، ولكنها أقل.

سجلت الاهمية النسبية لمجمل أهم التخصصات الخمسة المذكورة داخل القطاعات الثلاث 83% للحكومي و82% للمشترك و85 للخاص بينما النسب الباقية 17% و8% و15% فهي للتخصصات الفنية من هندسة وطب وصيدلة واعلام وفنون جميلة.

اوضحت الدراسة ان هناك عمل الكثيرات في غير تخصصاتهن الجامعية ففي مجال الاعلام بلغت نسبة غير العاملات في تخصصهن الى 70% وفي تخصص الهندسة 17% منهن تعملن في ادارة الاعمال (ص 42) وبينت الكثيرات أن عدم الحصول على عمل في تخصصاتهن والاحتياج المادي كانا السبب في قبول الوظيفة في غير التخصص.

وبالنظر لبيئة العمل في الدولة توضح لنا نتائج مسح احتياجات المرأة العاملة في الحكومة الاتحادية بالدولة عام 2011 ان بيئة العمل مواتية كالتالي (1):

. الثقافة المؤسسية:

- غالبية زملاء العمل يؤمنون بكفاءة المرأة وقدرتها على أداء العمل (68%).
- 72% أكد أن علاقتهن الوظيفية بأقرانهن من الرجال تتسم بالتعاون والاحترام و71% من العينة أفدن أن علاقتهن كذلك بزميلاتهن الموظفات الإناث.
- أيدت 78% من العينة بأن بيئة أعمالهن خالية من المضايقات وذكرت 69% بأن هذه الجهات تتخذ اجراءات صارمة ومنصفة في حال تعرض المرأة للمضايقات، علما بأنه الشريحة الأكبر من القطاع الحكومي الاتحادي وصفت بيئة العمل في القطاع الحكومي الاتحادي بأنها الأكثر خلوا من المضايقات المخلة بالأداب.

- الإجازات:

- يتضح من نتائج الاستبانة وجود تفهم من قبل جهات العمل لتسهيل خروج المرأة فيما يتعلق بالاستفادة من حقها في إجازة الوضع والرضاعة (43%).
- هناك طموح واضح من العينة لزيادة اجازة الوضع والرضاعة بينما لم تؤيد غالبية النساء اجازة الأمومة بدون راتب علما بأن القانون يتيح الحصول على اجازة بدون راتب كما يتيح ضم اجازة الوضع مع الاجازة الدورية.
- ايد 93% من النساء اجازة الأبوة وأبدين رغبة في تمديدها.

1- الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية عرض النتائج الأولية لمسح احتياجات المرأة العاملة في الحكومة الاتحادية, بوظبي ابريل (ص 12 و13) 2011

4 معوقات تمكين المرأة في دولة الامارات

ان المستوى المتدني لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بدولة الامارات ناشئ عن عوامل مؤثرة على العرض والطلب بنسبة قوة العمل النسائية (1) وفي جانب العرض تتحكم الاعراف الاجتماعية ومستوى التعليم اما جانب الطلب فهناك العديد من العوامل نستعرضها كالتالي:

أ- تراجع دور القطاع العام وعدم وجود فرص عمل في القطاع الخاص:
تتجه غالبية الدول لتقليص دور الدولة وتشجيع القطاع الخاص لتقديم الكثير من الخدمات لما يتمتع به من كفاءة في التنفيذ من جانب ولتخفيف الابعاء على الميزانية العامة من جهة أخرى غير أن هذا الأمر له تأثير سلبي على تمكين المرأة في اغلب الدول العربية ومنها دولة الإمارات حيث تتركز قوة العمل النسائية في وظائف القطاع العام ومن أسباب ذلك:

* النظرة العامة بأن وظائف القطاع العام في مجالات التعليم والصحة هي الأنسب للنساء

* المساواة في الرواتب وفرص التوظيف للإناث مع الذكور
* ظروف العمل المواتية في القطاع العام بما فيها امتيازات عطلة الامومة
ولكن مع تقلص حصة وظائف القطاع العام ستقل فرص التوظيف للنساء
وفي القطاع الخاص تواجه الاناث عددا من العقبات وفرص عمل اقل ورواتب ادني
وتميل النساء لتترك العمل عند الزواج

ب- العوامل الاجتماعية التي ساهمت في الحد من تفعيل دور المرأة:

تركز الاعراف الاجتماعية بدولة الامارات على الافتراض ان الرجل هو المعيل مما يحد من توجه المرأة للعمل الى جانب تحاشي الاختلاط عند بعض الفئات المتشددة ووجود وقيود من جانب الاسرة على بعض انواع العمل التي تستدعي من المرأة الظهور في وسائل الاعلام الى جانب طول ساعات العمل تجعل النساء أقل مرونة كعاملات وقد لا تشجع ارباب العمل على توظيف النساء وتحد من قدرة المرأة على التنافس لنيل الوظيفة خاصة في الوظائف التي تتطلب تقديم الخدمة للمعيل على مدار الساعة.

1- دائرة التنمية الاقتصادية-ابوظبي "مساهمة المرأة المواطنة في سوق العمل في دولة الامارات العربية المتحدة ص 101-ادارة الدراسات – ابوظبي 2010

ج- البطالة الظاهرة والمقنعة

تدني مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل (التقرير الاقتصادي العربي) ومن المعلوم ان ارتفاع نسبة البطالة تؤدي الى زيادة نسبة الفقر وتدهور عدالة التوزيع في الدخل والثروة مما يؤدي الى ضيق سوق العمل وضعف القدرة على خلق فرص عمل جديدة لاسيما مع سعي الدولة لاستقدام عمالة اجنبية بدون ضوابط يضاف الى ذلك 3- ج- التحيز المجتمعي ضد عمل المرأة (منظمة المرأة العربي- تمكين النوع ص 234. ويمثل زيادة نصيب قطاع الخدمات في الناتج المحلي فرصا أكبر لعمل المرأة – منظمة المرأة-تمكين النوع ص 236 ان بطالة المرأة قد ترتبط احيانا بأسباب ذاتية وبالتالي لا يمكن ارجاع نسبة البطالة المرتفعة بين النساء فقط الى عوامل خارجية وهيكلية وبنية الاقتصاد. والى جانب البطالة الظاهرة تسود بين الاناث البطالة المقنعة وتعاني المرأة من تدني مجالات العمل مما يقلص درجة الاستفادة من قدراتها.

ء- سياسة توجيه الاستثمارات:

تركز دولة الامارات على النفط والاستثمار الخارجي والقطاع العام لتحريك نموها بينما يجدر بها التركيز على الصادرات المصنعة والاستثمار الخاص وبذلك تتوفر فرص عمل اكبر للمرأة فالنساء موردا غير مستثمر في المنطقة بالرغم من انهن يشكلن 50% من السكان المواطنين ونسبة الجامعيات لا تقل عن 60% - وبفضل الاستثمارات الكبيرة في تعليم الاناث زادت القدرة الانتاجية لدي المرأة الا أن تدني مشاركتها في قوة العمل تعني أن المنطقة لا تستفيد من جزء كبير من عائدات استثماراتها اضافة الى معدلات المردود لتعليم النساء أعلى من معدلات مردود تعليم الرجال مما يعني ان زيادة مشاركة النساء في القوة العاملة سترفع مردودات الاستثمار في التعليم في كل أنحاء الاقتصاد (1) هذه العوائق تعرقل قدرة البلد على الافادة من أهم عناصره وتضرب في النهاية النمو الاقتصادي والانتاجية



1- تقرير عن التنمية في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا "النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا- المرأة في المجال العام

5- ارتفاع تكاليف تدني مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي

تفرض المشاركة المتدنية للنساء في القوة العاملة كلفة عالية على الاقتصاد وكلفة عالية مضاهية على الاسرة وتشير الدراسات (تقرير البنك الدولي ص 31) الى أن هذه الكلفة تتمثل في تدني مستوى المكسب خاصة للأسر المنخفضة الدخل حيث أن ارتفاع مشاركة الاناث في قوة العمل تساهم في رفع معدل دخل العائلة الواحدة بنسبة تصل في المتوسط الى 25% وتنقل العائلة من الفئة منخفضة الدخل الى الطبقة المتوسطة الدخل. وتشير التحليل المرتكزة على بيانات من مختلف مناطق العالم الى أن الدول تحقق مستويات أعلى من الدخل الفردي عبر زيادة مشاركة النساء في قوة العمل ما قد يساهم في نمو اقتصادي أسرع. وبما ان دولة الامارات من الدول النفطية فقد ساهم ارتفاع الدخول الحقيقية في التسعينيات الى تمكن اعداد صغيرة من اعالة عدد كبير ولم تعد العائلات بحاجة الى دخلين لترفع مستوى عيشها مما خفض من نسبة الاناث في قوة العمل مقارنة بنسبة المتعلمات غير ان التطورات الاخيرة اعطت زخما جديدا لمشاركة المرأة حيث تركت الضغوط الاقتصادية العصرية عائلات كثيرة دون خيار فأصبح على النساء الان أن يعملن للمساعدة في اعالة اسرهن. وهناك جانب اخر يجدر ان يوضع في الاعتبار ان هذا الارتفاع في معدل الاعالة وانخفاض نسبة الاناث في قوة العمل مع النمو الاقتصادي للدولة ادى لزيادة الخلل في التركيبة السكانية مما أثر على التنمية المستدامة في الدولة حيث أن هذه القدرات المهدورة كان يمكن ان تساهم في نمو انتاجية الفرد في الامارات وتؤدي للاستغناء عن نسبة كبيرة من العمالة الوافدة.

- الاثر الاقتصادي لتدني مشاركة المرأة في القوى العاملة
عبء ارتفاع الاعالة الاقتصادية:

تحدد نسبة الاعالة الاقتصادية بثلاث عوامل هي: معدلات البطالة، تركيبة سن السكان، وقدرة مشاركة المرأة في قوة العمل (نسبة العاملين الى غير العاملين)
المردود الضائع من تعليم البنات: (نسبة تعليم الاناث (نسبة الحاصلات على الثانوية العامة من المواطنين الى إجمالي المواطنين في اعوام مختلفة) ونسبة مشاركتهم في قوة العمل (نسب في الشكل البياني لبيان مدى الاستفادة من تعليم المرأة- النسب مرتفعة في شرق اسيا والمحيط الهادي -أي ان النساء اللاتي يتلقين تعليما يضعن هذا الاستثمار قيد الاستعمال في امكاناتهن الانتاجية - عنها في دول الشرق الاوسط -تقرير البنك الدولي ص 119)

مردود التعليم في القطاع الخاص
الاناث يتجهن لإنفاق جزء كبير من دخلهن على صحة الاسرة وتطوير مستواها التعليمي
-تقدير أثر عمل المرأة على نمو الدخل القومي

هناك علاقة عكسية سلبية للبطالة حيث تتجه النساء للعمل خلال فترات تفاقم البطالة بين
الرجال
ميل المرأة للعمل في القطاع العام
الفجوة النوعية في الاجور - التمييز على اساس النوع يقلص الفاعلية الاقتصادية -
سياسات اجازة الامومة المفروضة حكوميا - دعم الامهات العاملات - رعاية الاطفال -
العمل بدوام جزئي - (تجربة هولندا في الدوام الجزئي ص 199 منظمة المرأة العربية
"النوع الاجتماعي وابعاد تمكين المرأة في الوطن العربي

ما الذي يخسره المجتمع الاماراتي بضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي؟

تعاني دولة الامارات من مشكلة كبيرة وهي انخفاض عدد السكان مقارنة بمستوى
التنمية التي تمكنها من استغلال ثرواتها ولمواجهة هذا النقص استقطبت الدولة عمالة من
الخارج. العمالة التي وفدت للدولة وصلت نسبتها الى 90% من السكان في حين لم
تتجاوز نسبة المواطنين نسبة 10%. هذا الخلل الكبير في التركيبة السكانية له اثار سلبية
سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية وبيئية وصحية وساهم في هذا الخلل ضعف
مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي حيث يمكن تخفيف هذه الآثار السلبية بإحلال
المرأة والالة محل العمالة متدنية المهارة. وما يحول دون ذلك هو نمط توجيه
الاستثمارات الى القطاعات كثيفة العمالة متدنية الانتاجية. ومما سبق يتضح ان الامارات
تفقد جزء كبير من طاقتها البشرية كان يمكن استغلالها والحفاظ على هويتها وتجنبيها
العديد من المشكلات فعمالة النساء على مستوى العالم اسهمت في زيادة النمو
الاقتصادي والاستثمارات ووفرت فرصا أفضل للجميع (المنظمة العربية-علاقات النوع
الاجتماعي والمشاركة الاقتصادية ص 266-

ان تبني فكرة تشجيع المرأة للخروج للعمل سوف يساهم في رفع دخل الاسرة (Bettio
(Versashehagina 2008)

و معدلات النمو ترتفع مع ارتفاع مساهمة المرأة في سوق العمل فقد اشارت الدراسات
ان قوة العمل المتنوعة اى من الجنسين مثمرة اكثر من تلك المعتمدة على نوع واحد

(المنظمة-ص 268) وغنى عن الذكر ان تمكين المرأة سوف يساهم في ارتفاع المدخرات التي يمكن توجيهها لاستثمارات مجدية وبالأخص الصناعات الموجهة للتصدير -

تقول المؤلفة الرئيسة لتقرير بيئة تنظيم العمل الحر للمرأة في الشرق الاوسط أن المعاملة التفضيلية بمقتضى القوانين الواقعة خارج نطاق الاعمال التجارية ناهيك عن الاعراف الاجتماعية والاتجاهات السلبية والاتجاهات السلبية السائدة نحو النساء العاملات تؤدي الى تثبيط قدرة النساء مقارنة بالشركات المملوكة للرجال بل أنها توظف ايضا نسبة أعلى من الموظفات على المستويين المهني والاداري مما يعني توظيفاً أكبر للمرأة المتعلمة مما يعني أن دعم ريادة الاعمال للمرأة في القطاع الخاص يعني عدالة افضل في توفير فرص تشغيل للنساء وفي توزيع الدخل. وتشير التقارير الى ان اداء السيدات العربيات ممتاز حيث ان 25% منهن يقعن في فئة انجح اصحاب الاعمال فضلا على أن الشركات المملوكة للنساء أكثر انخراطاً في الصناعات الجديدة مثل الزراعة العضوية والمعتمدة على التكنولوجيا مع ارتفاع هوامش الربح والانتاجية بما يجعلها في وضع أفضل لجذب الاستثمار الاجنبي. وتعني هذه الحقائق ان سوء ادارة الموارد البشرية ادى لعم الاستفادة المثلى لها وبالذات العنصر النسائي وعلية فان مزيداً من المشاركة الاقتصادية يعني فرصة أكبر لمستوى أعلى من النمو ومستوى أكثر عدالة في توزيع الدخل وخفض لمعدلات الاعالة والفقر حسب ما تشير له تجارب الدول على مستوى العالم (المنظمة ص 269)

6- تقييم ما تم تنفيذه من الاستراتيجية الحالية

(استعراض الاستراتيجية الحالية وبنودها)

جوانب قصور اخرى في الاستراتيجية

7- التوصيات وأهم النقاط الواجب التركيز عليها في استراتيجية 2013-2017)

--ص 293 منظمة المرأة العربية-قراءة في استراتيجيات النهوض بالمرأة العربية

6- استراتيجية الاتحاد النسائي العام 2013-2017 - محور الاقتصاد

ينقسم المجتمع في دولة الإمارات إلى ثلاث طبقات حسب المستوى الاقتصادي اسوة ببقية المجتمعات وهي الطبقة العليا ذات الدخل المرتفع وهم المواطنون المنتمين للأسر الحاكمة أو ذوى الثروات أو المناصب الرفيعة من وزراء واستشاريين وخبراء في المؤسسات الحكومية والخاصة من وافدين ومواطنين والطبقة الثانية هي المتوسطة وينتمي لهذه الطبقة غالبية المواطنين والطبقة ذات الدخل المنخفض وبها نسبة لا يستهان بها من المواطنين وبعض الأسر العربية والوافدة ولكنهم في الأغلب غير مواطنين وجلهم من الذكور الآسيويين غير العرب.

مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي تتباين صورها تبعاً لمستوى دخل المرأة ففي الطبقة ذات الدخل المرتفع هناك فئة قليلة تتبوأ مراكز عليا في المؤسسات العامة وتتقلد مناصب رفيعة في المؤسسات الحكومية ومنهن يشغلن مناصب اتخاذ قرار في المؤسسات الخاصة التجارية والاقتصادية وتلعب الغالبية دوراً محدوداً مقارنة بالثروة التي يمتلكها العنصر النسائي بالدولة. والجدير بالذكر أن استثمارات العنصر النسائي من المواطنات تتجه الى المجال العقاري ومع الأزمة الاقتصادية تراجع العائد على هذا النوع من الاستثمار ولذا فان هذه الفئة لتشريعات وتعريف تحفزها لتنويع مجالات استثماراتها.

المرأة في الطبقة المتوسطة وهي النسبة الأكبر من النساء وغالبيةهن من العاملات لدى الغير وبالذات القطاع الحكومي او صاحبات المشاريع الصغيرة وهذه الفئة في حاجة الى تشريعات وبرامج تسهل لها الاستمرار في العمل بما لا يتعارض مع ادوارها الاجتماعية كأم وزوجه.

الفئة الثالثة وهي الطبقة متدنية الدخل وغالبا ما تكون المرأة في هذه الطبقة معالة وليست معيلة وتعتمد الاغلبية منهن على المساعدات الحكومية وتتمثل مساهمتهن في النشاط الاقتصادي في المهن ذات المهارات المتدنية.

وتتمثل الاهداف التي يلزم تبنيها في المرحلة القادمة من اجل تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في دولة الامارات في التالي:

الأهداف العامة:

- 1- توفير كوادر بشرية نسائية متخصصة في المجالات العلمية والتكنولوجية تفي بمتطلبات سوق العمل.
- 2- تحفيز المرأة للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال تعزيز مهاراتها وتوفير البنية الأساسية الداعمة لها للقيام بجميع أدوارها الاقتصادية والاجتماعية.
- 3- تحقيق مساواة المرأة مع الرجل في الحصول على الفرص الاقتصادية المختلفة من خلال تطوير التشريعات.
- 4- تعزيز دور المرأة العاملة والمستثمرة في التنمية
- 5- تطوير وضع المرأة العاملة والمستثمرة من خلال إعداد دراسات عن واقعها وتصورات استشرافيه لمستقبلها ولكيفية التغلب على العوائق والمشكلات التي تواجهها بالاعتماد على قواعد بيانات حديثة ودقيقة وشاملة.

الأهداف الفرعية:

الهدف الاول:

- 1- تطوير البرامج الدراسية في مرحلة التعليم العالي بحيث تركز على المجالات العلمي وخاصة في كليات الطالبات
- 2- تمكين الطالبات من التسجيل في الكليات التكنولوجية بجميع الإمارات
- 3- تنمية التفكير العلمي لدى الطالبات من المراحل التأسيسية

الهدف الثاني:

- 1- تنمية مهارات وقيم العمل لدى العنصر النسائي في الدولة
- 2- توفير التشريعات الملزمة للمؤسسات المختلفة لتوفير بيئة عمل ملائمة للمرأة

الهدف الثالث:

- 1- تحقيق المصفوفة الجندرية في المشروعات العامة والخاصة من خلال إصدار تشريعات ملزمة بذلك.
- 2- تعزيز آلية إزالة الفجوة ما بين النص والتطبيق في القوانين
- 3- تحقيق مرونة السياسات والقوانين لتتلاءم مع متطلبات المرأة وخصوصيتها.

الهدف الرابع:

- 1- دعم المرأة لتجاوز العقبات التي تواجهها من خلال استحداث وزارة تعنى بشؤون المرأة
- 2- تقوية الصلات بين سيدات الأعمال والعاملات لدى الغير وتعزيز أدوارهن من خلال دعم مجالس سيدات الأعمال وبقية الكيانات الممثلة للمرأة العاملة والمستثمرة
- 3- حصول النساء على حصص اكبر في مراكز صنع القرار الحكومي ومجالس الإدارات في المؤسسات الاقتصادية الخاصة.

الهدف الخامس:

- 1- إنشاء مراكز بحثية متخصصة في مجال المرأة.
- 2- إعداد كوادر نسائية مواطنه تتمتع بمهارات بحثية عالية المستوى

- 3- وضع برامج وتصورات لأساليب تعزيز دور المرأة بالاعتماد على بحوث ميدانية معتمدة على معلومات بيانات موثقة.
- 4- توفير قاعدة بيانات إلكترونية دقيقة وحديثة ومتطورة .

1- توفير كوادر بشرية نسائية متخصصة في المجالات العلمية والتكنولوجية تفي

بمتطلبات سوق العمل.

- العمل على تنفيذ برامج تعليمية علمية للطالبات في المرحلة الاساسية في الجمعيات النسائية لتوجيه الطالبات للتخصصات العلمية
- توعية الامهات بأهمية التخصص في المجالات العلمية لغرس هذه التوجهات لدى الطلبة والطالبات على حد سواء
- التعاون مع مؤسسات التعليم العام والعالى لطرح برامج علمية وتقنية للطالبات

2- تحفيز المرأة للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية من خلال توفير البنية الأساسية

الداعمة لها للقيام بجميع أدوارها الاقتصادية والاجتماعية.

- العمل على توفير وسائل مواصلات للعاملات بالمؤسسات المختلفة
- توفير دور حضانة في المؤسسات